دور الاستثمار السياحي في تنمية الاقتصاد الوطني في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030

أ.بن علية لخضر
طالب دكتوراه علوم جامعة الجزائر 03

الملخص:
أصبحت السياحة نشاطا اقتصاديا هاما تعتمد عليه الكثير من الدول في تنمية اقتصادها، نتيجة لأثارها على الدخل الوطني وميزان المدفوعات، ويمثل الاستثمار السياحي أكبر نسبة في الدور الذي يؤديه القطاع السياحي من خلال التأثير على القطاعات الاقتصادية الأخرى وذلك باستحداث استثمارات وصناعات إضافية فيها وخلق مناصب عمل جديدة وإيجاد توازن جهوي بين المناطق.
الكلمات المفتاحية: الاستثمار السياحي، التنمية الاقتصادية، السياحة.

Résumer :
Le tourisme est devenu une importante activité économique dépend de beaucoup d'États dans le développement de son économie, en raison de ses effets sur le revenu national et de la balance des paiements et représente l'investissement le plus important dans le rôle du secteur du tourisme en agissant sur les autres secteurs économiques en développant les investissements et autres industries et création de nouveaux postes de travail et équilibre territorial entre les région.
Mots clés: Investissement Tourisme, Le développement économique, Tourisme

تمهيد:

تهدف الجزائر على غرار دول العالم الى التنمية الاقتصادية المستدامة، من اجل خلق الرفـــــــــاه الاقتصادي لشعوبها ولن يتحقق ذلك إلا من زيادة إنتاجية مختلف عوامل الإنتاج ودعم ديناميكية القطاعات المولدة للقيمة المضافة، ولعل من أبرز هذه القطاعات السياحة والتي أصبح اليوم من أهم القطاعات التي بإمكانها توليد المزيد من فرص العمل والرفع من الميزان التجاري وزيادة الناتج الإجمالي، ولن يتم هذا إلا بتفعيل الاستثمارات السياحية التي تعد من أهم الأنشطة الاقتصادية نموا في العالم، ذات دور مهم في زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات ومصدرا للعملات الأجنبية وفرصة للتشغيل وهدفا رئيسيا لتحقيق برامج التنمية، كما أن التوسع في الاستثمارات السياحية يصاحبه تغيرات ثقافية واجتماعية وبيئية.

وتسعى الجزائر إلى كسب موقع جديد على الخريطة السياحية عربيا وعالميا، وهو الطموح الذي جاء به المخطط الوطني للتوجيه السياحي SDAT2030 ، الذي جاء برؤية تهدف الى رفع حصتها السوقية في السياحة العالمية والتي بقيت جد ضئيلة، وهي لا تتناسب مع ما تزخر به الجزائر من ثروات طبيعية وحضارية التي تجعلها قادرة على القيام بالاستثمار السياحي كبديل للمحروقات من أجل تحقيق التنمية المستدامة، ولقد أدركت الجزائر ضرورة تعزيز قطاع الاستثمار السياحي وعصرنته بما يواكب التطورات الاقتصادية والتجارية العالمية، ومن هذا المنطلق يمكن صياغة الاشكالية التالية: هل يستطيع الاستثمار السياحي ان يحقق تنمية اقتصادية ؟

وللإجابة على هذه الاشكالية سنتطرق للمحاور التالية:

المحور الاول:مفاهيم عامة عن الاستثمار السياحي

المحور الثاني: التنمية الاقتصادية من خلال المخطط الوطني للتوجيه السياحي

المحور الثالث: أهمية الاستثمار في القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني

المحور الأول: مفاهيم عامة عن الاستثمار السياحي:

يؤدي الاستثمار السياحي دورا كبير ومتطور في تفعيل النشاط السياحي إذ يوفر للمؤسسات السياحية وللسياح على حد السواء أفاق جديدة من حيث تطوير وتدعيم أركان صناعة السياحة، فالاستثمار السياحي يعد من الأنشطة الواعدة التي تتيح فرصا استثمارية قادرة على المنافسة في سوق السياحة العالمية، فرواج صناعة السياحة يؤثر بشكل مباشر على اقتصاديات الدول، ونمو الصناعات والأنشطة المرتبطة بصناعته ومثل هذا الأمر يقدم دافعا قويا للتنمية المستدامة.

أولا: تعريف الاستثمار السياحي:

الاستثمار السياحي هو توظيف الأموال من اجل خلق رأس مال مادي ورأس مال بشري من اجل تطوير قطاع السياحة كبناء الفنادق والمنتجعات السياحية وتحسين الخدمات السياحية وتدريب وتحسين مستوى العمال التابعين لقطاع السياحة وبصفة عامة هو ذلك النشاط الذي ينتج عنه قيمة مضافة في مجال السياحة ويمكن أن يكون هذا الاستثمار مباشر في القطاع السياحي كبناء فنادق ومدن سياحية وممكن أن يكون غير مباشر كتشييد طرق وبناء مطارات.

إن تعاريف ومفاهيم الاستثمار السياحي تعددت وتنوعت حسب وجهة نظر والزاوية التي تم التطرق إليه من خلالها، لذا اقتصرنا على التعاريف التالية:

1) الاستثمار السياحي هو كل إقامة لمنشآت سياحية، وفق القواعد المتعلقة بالفندقة وأسس الاستثمار بشكله العام، والتي تقام داخل مناطق التوسع السياحي وتعتمد بشكل أساسي على العقار السياحي المهيأ لإنجاز هذه البرامج المحددة في مخطط التهيئة السياحية[1].

2) عرفت المنظمة العالمية للسياحة الاستثمار السياحي على أنه":التنمية الاستثمارية للسياحة والتي تلبي احتياجات السياح، والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل، إنها القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية، والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة[2]".

وإجمالا يمكن تعريف الاستثمار السياحي بأنه توظيف الأموال في مجال صناعة السياحة، من اجل الحصول على فوائد وأرباح بما يخلق قيمة مضافة في جميع أركان صناعة السياحة، سواء كان هذا الاستثمار عام من قبل الحكومة أو خاص من قبل خواص أجانب أو محليين، وفقا لما تقتضيه أسس الاستثمار وخصوصيات كل منطقة في ظل المخطط مخطط التوجيه السياحي.

وعموما يعني الاستثمار السياحي الاستثمار في أحد المجالات التي يغطيها قطاع السياحة .والتي هي متنوعة ومتعددة، وهي تشمل الاستثمار في المقومات والإمكانيات الرئيسية لصناعة السياحة، التي يمكن إجمالها في محورين رئيسيين هما[3] :

- الاستثمار في التجهيزات والتسهيلات السياحية، والتي تعرف اصطلاحا بالخدمات السياحية .والذي يضم في مجمله ثلاث قطاعات خدمية هي:

أ .خدمات الإقامة والإطعام والمرافق الترفيهية.

ب .خدمات النقل والمواصلات.

ج .خدمات الاتصالات.

- الاستثمار في مجال الثروة السياحية ويتمركز الاستثمار في هذا المجال بصورة رئيسية في مواقع الجذب السياحي وموارده المتمثلة في:

أ .مواقع التراث الطبيعي.

ب .مواقع التراث الثقافي.

ثانيا: خصائص الاستثمار السياحي

يتصف الاستثمار السياحي بجملة من الخصائص التي تتمثل في ما يلي:

1. اعتماد قرار الاستثمار بشكل رئيسي على مخرجات دراسة الجدوى التي تجري لتقييم المشروع السياحي، حيث تحتل هذه الدراسة أهمية كبيرة نظرا لارتفاع التكاليف الاستثمارية للمشروعات السياحية، ويعزى ذلك إلى زيادة أسعار الأصول الثابتة من عقارات وأراضي وآلات بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف البناء والزيادة المستمرة في الأجور بشكل عام.[4]

2. يعتمد النجاح الكلي الاستثمارات السياحية على العنصر البشري المؤهل ويعتبر العامل الحاسم لنجاحها.
3. جلب الاستثمار السياحي يعتمد على وجود المناخ الاستثماري المشجع بالدولة، من قوانين وتشريعات وتحفيزات جبائية ومالية وتوفر البنى التحتية والفوقية الملائمة في المناطق السياحية.
4. البنية الفوقية السياحية مثل الفنادق والقرى السياحية من الاستثمارات الثقيلة نظرا لأن 75% من الإنفاق الاستثماري يوجه إلى الأصول الثابتة مثل الأراضي والمباني بينما يوجه 25% من الاستثمار إلى التجهيزات والمفروشات.[5]
5. الاستثمارات السياحية تكون في أصول ثابت ولمدة طويلة من 20 سنة إلى 25 سنة مما يترتب عليها عدة تغيرات سياسية واجتماعية ذات مخاطر متفاوتة.[6]

ثالثا: الترويج للاستثمارات:

لكي تتمكن الدول من الاستثمار في موارده السياحية فانه يجب عليها استخدام سياسات ترويجية للمناخ الاستثماري تساعدها في تحقيق نهضة سياحية تتوافق مع طبيعة الموارد والإمكانيات السياحية المتاحة ويعتبر الترويج للاستثمارات السياحية من الاساليب التي تعرف تستخدم لتعرف المستثمرين المحلين او الاجانب بالإمكانيات المادية والبشرية والقوانين والتشريعات قصد التأثير عليهم واستمالة سلوكياتهم الاستثمارية من اجل دفعهم وتحفيزهم على الاستثمار في هذا البلد، ومن هذا المنطلق فان العبئ الكبير للترويج الاستثمارت يكون على عاتق الدولة المستضيفة للاستثمارات، بحيث تم تحديد تقنياتها في اربعة مجالات للترويج الاستثمارات السياحية في مايلي:

1. بناء الانطباع العام للدولة
2. استهداف المستثمر وتحفيز رغباتهم واستمالتهم نحوى الاستثمار في هذا المجال.
3. رعاية المستثمر من خلال منحهم قاعدة قانونية تمكنهم من ضمان حقوقهم، مع توفير مناخ استثماري تنافسي.
4. القيام بدور توعوي واصلاحي لتحسين بيئة أداء الاعمال ومناخ الاستثمار بالتنسيق المتواصل مع كافة الأطراف الوطنية المعنية[7].

وتدخل معظم الدول على الصعيد عالمي، وبغض النظر عن درجة تقدمها الاقتصادي أو حجم اقتصادها، في تنافس محموم في ما بينها، تزايد في العقد الأخير من الزمن لجذب حصة متزايدة من تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة، ويحدد مدى نجاح هذه الدول في ذلك الاداء وجود استراتيجية وطنية متكاملة للترويج للأستثمار، تحدد من خلالها العرض المميز للدولة (value proposition country) الذي يبرز خصائصها ومزايها، من حيث موقعها الجغرافي وحيوية اسواقها وأداء مؤشرات اقتصادها الكلي وتطور بنيتها التحتية ونوعية ومواردها البشرية وتقدمها في اقتصاد المعرفة والمعلوماتية وتطور بيئتها المؤسسية والتشريعية وقوانين الاستثمار التي تقدم حوافز للاستثمارات الاجنبية الواردة وتفتح قطاعات مغلقة وتوجه لمناطق معينة في الدولة[8].

وعلى اساس ذلك فان هيأت تشجيع الاستثمار تلعب دورا جوهريا لتعزيز قدرة الدولة على جذب اكبر قدر من الاستثمارات في قطاع السياحة وغيره من القطاعات الاخرى المكملة لهذا القطاع، ونجد في مقدمة هذه الهيأت الهيأت المحلية والعالمية، ففي الجزائر نجد الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمار، كما نجد المنظمة العربية لضمان الاستثمار بالاضافة الى الرابطة الدولية لهيأت تشجيع الاستثمار، حيث تم وضع احدى عشر مؤشرا يقيس جاذبية الدول العربية من بينها الجزائر للاستثمار الاجنبي المباشر، وسيأتي ذكر هذه المؤشرات فيما بعد.

المحور الثاني: التنمية الاقتصادية من خلال المخطط الوطني للتوجيه السياحي

بالرغم ما تزخر به الجزائر من مؤهلات سياحية لا مثيل لها فإنها لا تزال ضمن المراتب الأخيرة في الترتيب العربي والعالمي، وهذا راجع إلى مجموعة من العوامل والعراقيل، لذا عمدت السلطات الجزائرية خلال سنة 2001 إلى وضع إستراتيجية لآفاق 2025 وتم تمديده لافاق 2030 للنهوض بالسياحة في اطار التنمية المستدامة .

أولا: المخطط الوطني للتوجيه السياحي:

يعد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية جزء من المخطط الوطني للتهيئة الاقليمية والذي تقرر إعداده وتحديد معالمه بالقانون 01-20 بتاريخ 2001/12/15 المتعلق بتهيئة الاقليم والتنمية، ويعتبر الاطار الاستراتيجي لوضع سياسات التنمية السياحة لجميع الفاعلين وجميع القطاعات وجميع مناطق القطر الوطني مع تطوير جاذبية الأقاليم، بدأ من سنة 2007 سنة الانطلاق في مختلف الافاق على ثلاث ازمنة فكان المدى القصير سنة 2009 والمدى المتوسط سنة 2015 والمدى الطويل 2030، مع تحديد الأدوات الكفيلة بتنفيذها وشروط تحقيقها في اطار التنمية المستدامة.

وتتمثل الاهداف الخمسة التي يسعى المخطط الوطني للتوجيه السياحي لتحقيقها في ما يلي[9]:

1/ جعل السياحة إحدى محركات النمو الاقتصادي وذلك من خلال:

- ✓ ترقية اقتصاد بديل يحل محل المحروقات.
- ✓ تنظيم العرض السياحي باتجاه السوق الوطنية.
- ✓ إعطاء الجزائر انتشارا سياحيا دوليا وجعلها امتياز ومنارة في حوض المتوسط قصد المساهمة في خلق وظائف جديدة وبصورة أساسية في الاقتصاد العام للبلاد.
- ✓ المساهمة في تحسين التوازنات الكبرى(الميزان التجاري وميزان المدفوعات، توازنات الميزانية).

2/ الدفع بواسطة الأثر العكسي على القطاعات الأخرى(الفلاحة، البناء والأشغال العمومية، الصناعة، الصناعة التقليدية والخدمات)من خلال:

- ✓ النظر إلى السياحة في إطار مقاربة عرضية تشمل مختلف العوامل(النقل، التعمير، البيئة، التنظيم المحلي والتكوين) تأخذ بعين الاعتبار منطق جميع المتعاملين العموميين والخواص (الجزائريين وأيضا الأجانب).
- ✓ الانسجام مع القطاعات الأخرى وإحداث حركية شاملة على مستوى الاقليم الوطني في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

3/ التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة :ويتعلق الأمر بإدماج مفهوم الديمومة في مجال حلقة التنمية السياحية (اقتران الاجتماعي بالاقتصادي والبيئة).

4/تثمين التراث التاريخي، الثقافي والشعائري: ان استراتيجيات السياحة الدائمة هي تلك التي تحترم التنوع الثقافي وتحمي التراث وتساهم في التنمية المحلية.

5/التحسين الدائم لصورة الجزائر :حيث يرمي هذا البرنامج إلى احداث تغييرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون في السوق الجزائرية ضمن آفاق الجعل منها سوقا هاما وليست ثانوية.

ثانيا: الحركيات الخمسة للتفعيل السياحي للجزائر.

يظهر لنا هذا الكتاب جليا رؤية جديدة لقطاع السياحة في الجزائر، وهذا بمحاولة تحويل الجزائر من بلد موفد إلى بلد مستقبل للسياح، من خلال السعي إلى تنمية هذا القطاع وكذا البحث عن الفئات التي يجب الاهتمام بها في إطار التنمية السياحية والتي نلخصها فيما يلي[10]:

1) السياح الذين يتحولون إلى مستهلكين فاعلين بدلا من مجرد مستهلكين تتجاذبهم عروض مختلف الوجهات المنافسة.

2) الموجهون أو المرشدون أو وكلاء السفر والصحفيون، ...

3) المستثمرون والمرقون في المجال السياحي والراغبون في ضمان مقابل عن الاستثمار السريع والآمن.

4) أصحاب الفنادق والمطاعم والناقلون.

5) المواطنون، الذين يحتاجون إلى التحسيس بالنتائج الإيجابية للسياحة على الفرد وعلى المجتمع، وكذا بآثارها السلبية المحتملة في حالة عزوفهم، وهذا من اجل مساهمتهم في النهوض بسياحة نوعية مستدامة.

ولقد ضبطت هذه الأهداف في شكل خطوات عمل للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية من خلال الحركيات الخمسة التالية:[11]

1) تقويم وجهة الجزائر لزيادة الاجتذاب والتنافسية.

2) تطوير الأقطاب والقرى السياحية المميزة عن طريق عقلنة الاستثمار.

3) نشر مخطط النوعية للسياحة.

4) إقامة الشراكة العامة والخاصة.

5) تعريف وتنفيذ مخطط عملياتي لتمويل السياحة.

لذلك فإن هذه الحركيات الخمسة تشكل طريقا مختصرا لإنعاش سريع ومستدام للسياحة، كما تساهم في عودة الجزائر إلى الساحة الدولية وموقعها الاستراتيجي بما يضمن تحقيق الاستفادة المثلى من القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني.

ثالثا: المشاريع ذات الاولوية للاستثمارات السياحية.

تم تحديد الفترة الممتدة من 2008 إلى 2015 من أجل إطلاق ثمانين مشروعا موزعة بين فنادق وشبكات فندقية على مختلف الأقطاب السياحيةالسبعة للامتياز، حيث قدر الاستثمار العمومي والخاص الضروري لهذه الفترة بـــ 2.5 مليار دولار امريكي،

وهذا بغية الوصول إلى 40.000 سرير للامتياز، وتوفير 8000 منصب عمل، إضافة إلى إنجاز 23 قرية سياحية و05 حظائر إيكولوجية مصممة وفق الطلب المحلي والدولي، و03 مراكز للصحة والرفاهية.

ولقد تم تصميم الأقطاب السياحية للامتياز انطلاقا من مبدأ خلق توازنات مابين جميع اقطاب القطر الوطني، ضمن آفاق التحكم في الرهانات التي تقوم عليها أية سياسة للتنمية، والذي أسفر عنه سبعة أقطاب سياحية للامتياز، ويتكون كل قطب سياحي من عدة مكونات وفقا لقدراته وجاذبيته الإقليمية، وهذه الاقطاب السياحية هي:

1/ القطب السياحي للامتياز شمال شرق: يمتد على مساحة قدرها 80347 كلم^2، وشريط ساحلي بأكثر من 310 كلم، تحتضن 170 شاطئا و874000 هكتار من الغابات، وأكثر من 30 ينبوعا طبيعيا، يتكون من ستة ولايات، سكيكدة، قالمة، عنابة، الطارف، سوق أهراس وتبسة.

2/ القطب السياحي للامتياز شمال وسط: يمتد على مساحة قدرها 33877 كلم^2، وشريط ساحلي بأكثر من 615 كلم، تحتضن 255 شاطئا و874000 هكتار من الغابات، وأكثر من 39 ينبوعا طبيعيا، يتكون القطب من عشرة ولايات، الجزائر، تيبازة، البليدة، بومرداس، الشلف، عين الدفلى، المدية، البويرة، تيزي وزو وبجاية.

3/القطب السياحي للامتياز شمال غرب: يمتد على مساحة قدرها 35000 كلم^2، وشريط ساحلي بأكثر من 400 كلم، تحتضن 125 شاطئا و5000 هكتار من الغابات، وأكثر من 50 ينبوعا طبيعيا، يتكون من سبع ولايات، وهران، عين تموشنت، تلمسان، مستغانم، معسكر، سيدي بلعباس وغليزان.

4/القطب السياحي للامتياز جنوب شرق (الواحات): والذي يمتد على مساحة قدرها 160000كلم^2، و5000 هكتار من الغابات، وأكثر من 50 ينبوعا طبيعيا، يتكون من ثلاث ولايات: غرداية، بسكرة والواد.

5/ القطب السياحي للامتياز جنوب غرب: ويمتد على مساحة قدرها 603000 كلم^2، يتكون من ولايتين، أدرار وبشار.

6/ القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير – طاسيلي ناجر: والذي يمتد على مساحة قدرها 284618 كلم^2، يقع في ولاية إيليزي.

7/ القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير (الأهقار): ويمتد على مساحة قدرها 456200 كلم^2، يقع في ولاية تامنراست.

يجب ان ترتكز تنمية اقطاب الامتياز على القدرات السياحية الجزائرية المتعددة، اذ يتعلق الامر بتنمية المنتوج والفروع الاكثر تمثيلية والأفضل مع الطلب وفقا للمفهوم الجديد للسياحة الجزائرية والتي تتمحور حول ستة عناصر[12]:

1) سياحة الاستجمام والمائية.
2) سياحة الاعمال (التسلية، تسويق المتعة، الاعمال والمؤتمرات).
3) السياحة الصحراوية والتجوال (الجنوب).
4) السياحة العلاجية، الصحية وسياحة الرفاهية.
5) السياحة الثقافية والتعبدية.

6) الاشكال الاخرى للسياحة (السياحة الرياضية، الاسترخائية، التسلية والسياحة الطبيعية(البيئية)، او السياحة النوعية (المتخصصة).

المحور الثالث: أهمية الاستثمار في القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني

أولا: مؤشرات الاستثمارات في الجزائر

تعتبر الجزائر من بين الدول العالمية المتنافسة لجذ الاستثمارات الأجنبية وذلك لأهميته الكبيرة في تعزيز التنمية واستدامتها من خلال الدور الذي يلعبه في تمويل الخطط التنموية وتعزيز الناتج الوطني والتشغيل ونقل التكنولوجيا وغيرها من المزايا الأخرى اذ يلبي الاستثمار الاجنبي المباشر احتياجات الدولة من الموارد المالية، لذا قامت الجزائر الى وضع استراتيجيات وخطط وبرامج واتخاذ اجراءات عديدة لتحسين مناخها الاستثماري وجاذبيتها للاستثمارات للنهوض بالاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات الذي يعرف تدني للأسعار لم تشهدها الساحة العالمية منذ فترة، ومن اجل ذلك كان لابد للجزائر من اصلاح وتحسين مؤشراتها التي تضمن جاذبية الاستثمار، وهذه المؤشرات مبينة في الشكل التالي:

الشكل رقم01: الاداء في مؤشرات ضمان جاذبية الاستثمار في الجزائر

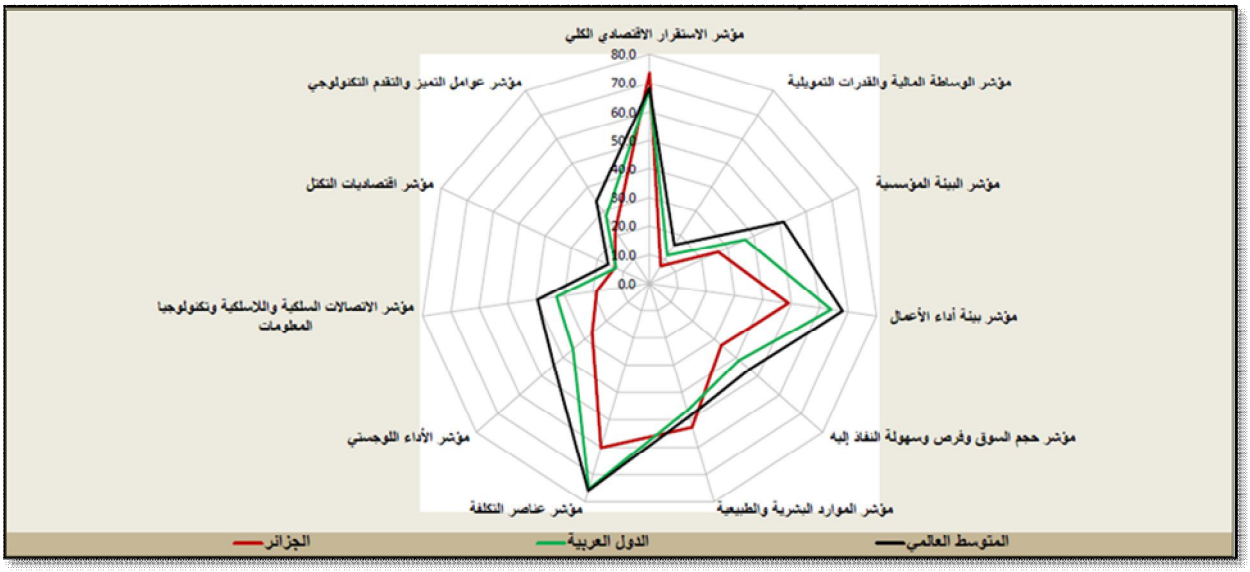

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية مؤشر لضمان جاذبية الاستثمار 2017، الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ص:120.

من الشكل نلاحظ ان الجزائر سعت ولازالت تسعى كغيرها من دول العالم لتحسين هذه المؤشرات فقد بلغت مستويات تفوق متوسط المستويات العالمية في كل من مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي الذي بلغ 73 نقطة ومؤشر الموارد البشرية والطبيعية الذي تجاوز 50 نقطة، ليتم تعادل مؤشر اقتصاديات التكتل مع الدول العربية بمعدل 10 نقاط، اما المؤشرات الباقية فهي متندنية عن المتوسط العالمي وحتى بالنسبة للدول العربية، وهذا ما يعكس تأخر الجزائر في الكثير من الميادن عن الركب العالمي وحتى العربي، ونتيجة لذلك احتلت الجزائر المرتبة 87 عالميا من حيث مؤشرات جذب الاستثمارات، وهي مرتبة

متأخرة وخاصة في هذا الوقت الذي تحتاج الجزائر الى مثل هذه الاستثمارات للنهوض باقتصادها الوطني خارج قطاع المحروقات.

فقد بلغت قيمة الاستثمارات المحلية والأجنبية 12800834 مليون دينار جزائري إذ كانت نسبة الاستثمارات الاجنبية تمثل 17% والمحلية بنسبة 83% من قيمة الاستثمارات الكلية، كما هو موضح في الشكل التالي:

الجدول رقم 01: ملخص المشاريع الاستثمارية المصرحة

المشاريع	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	62 982	99%	10 584 134	83%	1 018 887	90%
الاستثمار الأجنبي	822	1%	2 216 699	17%	119 525	10%
المجموع	63 804	100%	12 800 834	100%	1 138 412	100%

المصدر: www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement بتاريخ: 2017/05/01 على الساعة: 10صباحا.

حضي قطاع السياحة بمبلغ 974396 مليون دينار جزائري من مجموع مبالغ الاستثمارات بـــ 1018 مشروع خلق 62069 منصب عمل بنسبة 1.60%، ولو قارنها بإحصائيات سنة 2015 نجد بـــأن النسبة ارتفعت كثيرا فقد يتم تسجيل 195 مشروع فقط بقيمة 135595مليون دينار وهذا ما وفر حوالي3517، فبالرغم من ان الاستثمارات لعام 2016 ارتفعت بقيمة 838801 مليون دج، إلا انها نسبة ضئيلة من الاستثمارات مقارنة بأهمية القطاع مقارنة بقطاعي النقل والبناء، وهذه النسبة لا تغطي احتياجات الجزائر في هذا القطاع، فالقطاع السياحي في الجزائر غير مستغل بالشكل المطلوب بالنظر للمقومات والفرص المتاحة، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الجدول رقم 02: توزيع المشاريع الاستثمارية حسب قطاع النشاط

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	1 316	2,06%	222 790	1,74%	53 445	4,69%
البناء	11 389	17,85%	1 310 896	10,24%	246 138	21,62%
الصناعة	11 256	17,64%	7 411 469	57,90%	466 382	40,97%
الصحة	935	1,47%	171 948	1,34%	22 478	1,97%
النقل	31 097	48,74%	1 095 948	8,56%	162 976	14,32%
السياحة	1 018	1,60%	974 396	7,61%	62 069	5,45%
الخدمات	6 786	10,64%	1 169 895	9,14%	116 476	10,23%
التجارة	2	0,00%	10 914	0,09%	4 100	0,36%
الاتصالات	5	0,01%	432 578	3,38%	4 348	0,38%
المجموع	63 804	100%	12 800 834	100%	1 138 412	100%

المصدر: www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement بتاريخ: 2017/05/01 على الساعة: 10صباحا.

ثانيا: موقع الجزائر ضمن المؤشرات التنافسية العالمية لقطاع السياحة

لقد حلت الجزائر في تقرير التنافسية للسياحة والسفر لسنة 2017 مرتبة متدنية تعكس الواقع المزري لهذا القطاع حيث احتلت المرتبة 118 من مجموع 136 دولة ومنحت لها علامة 3.07 من 07 مع العلم انها حيث كانت تحتل الرتبة 123 من مجموع 141 دولة بعلامة 2.93 من 07 مقارنة بتقرير سنة 2015، كل هذا يدل على أن تنافسية القطاع السياحي في الدولة الجزائرية مازال لم يرقى الى مستويات تؤلها لأن تكون وجهة للاستثمارات السياحية والسياح على حد السواء رغم ما تزخر به الجزائر من مؤهلات مادية وبشرية وتنوع في الثقافات والتقاليد، ويرجع سبب وصول الجزائر إلى هذه المرتبة المتدنية بعد تحقيقها لمراتب متدنية في المؤشرات الفرعية وسنحاول اعطاء صورة اوضح لكل مؤشر على حدى كما يلي:

الجدول 03 : مكونات المؤشر تنافسية قطاع السياحة والسفر للجزائر 2016

المؤشر الرئيسي	مكونات المؤشر	قيمة المؤشر الفرعي	مرتبة المؤشر الفرعي
البيئة التنظيمية	• بيئة العمل	4.0	110
	• السلامة والأمن	5.3	81
	• النظافة والصحة	4.9	89
	• الموارد البشرية سوق العمل	4	112
	• جاهزية التكنولوجيا	3.7	96
بيئة الأعمال	•أولوية السياحة والسفر	82.	131
	•الإنفتاح الدولي	1.5	137
	•تنافسية الأسعار	6	04
	•الاستدامة البيئية	3.7	106
البنية التحتية	•البنية التحتية للنقل الجوي	2.1	100
	•البنية التحتية للنقل البحري	2.5	105
	•البنية التحتية للخدمات السياحية	2.1	131
الموارد الطبيعية	•الموارد الطبيعية	2.2	124
	•الموارد الثقافية وسفر الاعمال	2.1	53

المصدر: من اعداد الباحث بناءا على تقرير تنافسية قطاع السياحة والسفر لسنة 2017.

ثالثا:مساهمة القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية:

يسهم قطاع السياحة في انعاش الاقتصاد الوطني ككل من خلال المساهمة في تحسين ميزان المدفوعات والمساهمة في رفع الناتج المحلي الإجمالي كما تعمل السياحة على القضاء على البطالة باعتبارها نشاط يعتمد كليا وبالدرجة الاولى على المورد البشري، وفي مايلي سنعرض مساهمته في كل ما سبق.

أ/أثر القطاع السياحي في التشغيل

ارتفع عدد السياح لسنة 2015 عن سنة 2014 بـــ 18.24٪ وهذا التدفق ساهم في ارتفاع نسبة العمالة في هذا القطاع، بدأ من انجاز هذه المشاريع لغاية انتهائها والبث في الاستفادة منها، كما ساعد توجه الحكومة عن البحث عن مصادر بديلة للمحروقات من الزيادة في الاستثمارات في قطاع السياحة، إلا ان القطاع السياحي لم يتوصل بعد إلى لعب دور هام في التشغيل بنسبة كبيرة نتيجة هشاشة هذا القطاع، كما نلاحظ ذلك من خلال الجدولين التالين.

الجدول رقم04: مساهمة المشاريع السياحية في توفير مناصب العمل 2014

التعين	مجموع المشاريع	عدد الاسرة	عدد مناصب الشغل	المجموع الاجمالي للتكلفة 10^9 دج
مشروع في طور الانجاز	385	24884	25526	190.344
مشاريع متوقفة	104	9123	3797	27.70
مشاريع غير منطلقة	296	33860	13006	93.84
مشاريع تم انجازها	76	6377	2971	30.38
المجموع	861	104244	45300	342.26

المصدر: إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية، 2015

عند ملاحظتنا للجدول نستخلص ان عدد العمال في المشاريع الاستثمارية السياحية بلغ 45300 منصب عمل اي انه لكل مشروع حوالى 52 منصب عمل لو تم الانطلاق في كل من المشاريع المتوقفة والغير منطلقة، وهو رقم لابأس به مقارنة بقلة الاستثمارات في هذا المجال للقضاء على البطالة في ظل الظروف الراهنة، كما ان هذه المشاريع تزيد من طاقات الاستعاب للسياح بـــ 104244 سرير، والجدول التالي يبين لنا تطور عدد العمال في القطاع السياحي في الجزائر للفترة (2008-2014).

جدول رقم 05: تطور عدد العمال في القطاع السياحي في الجزائر للفترة (2008- 2014)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد العمال	320000	370000	420000	420000	430000	450000	740000

المصدر: إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية، 2015

من خلال الجدول والشكل أعلاه، نلاحظ أن عدد العمال في القطاع السياحي، بلغ حوالي 000 470 منصب عمل سنة 2014، في حين لم يكن يتعدى 000 320 عامل سنة 2008، وبذلك عرف عدد العاملين نموا ملحوظا خلال الفترة(2014/2008)حيث تضاعف العدد الى 2.31 مرة من سنة 2008، ويرجع هذا إلى الجهود المبذولة في إنشاء المشاريع السياحية

ب/ مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي:

من خلال هذا الجدول، يتضح أن مساهمة القطاع السياحي في الناتج الإجمالي لم تتعد 4 %، وهي نسبة ضئيلة جدا قياسا ببعض الدول الأخرى، حيث تساهم السياحة في تونس على سبيل المثال بحوالي 07% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين تشير إحصائيات المجلس العالمي للسفر والسياحة، إلى أن متوسط مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي تصل إلى حدود 10 %، ويرجع ذلك لإهمال الجزائر قطاع السياحة والتركيز على قطاع المحروقات، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم 06: مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2008- 2014)

الوحدة (%)

السنوات	7200	0820	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المساهمة في PIB	3.2	3.1	3.7	3.4	3.3	3.3	3.6	3.3	3.5

Source: World Development Indicators (WDI), November 2015 World Travel and Tourism Council Data, 2016

ج/ مساهمة القطاع السياحي في ميزان المدفوعات

أما بالنسبة للإيرادات السياحية بالعملة الصعبة فيلاحظ بأنها متذبذبة وضعيفة إذا ما قورنت بالإمكانيات المتاحة، فتطور الإيرادات السياحية خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2014 عرف نموا متزايدا، لكن هذا التطور الإيجابي في الإيرادات يقابله تطور أكبر في قيمة النفقات السياحية خلال هذه الفترة، إذ بلغ سنة 2014 عجز بـــ 70 مليون دولار في حين سجلت الجزائر خلال الفترة (2012- 2013) تقليص في الرصيد وهو ما يظهره الجدول الموالي:

جدول رقم 07: إيرادات ونفقات الجزائر من السياحة للفترة (2008- 2014) الوحدة: مليون دولار

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
النفقات	394	470	500	490	520	545	580

الإيرادات	300	330	400	430	470	495	510
الرصيد	94-	140-	100-	60-	50-	50 -	70-

المصدر: إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية، 2015.

خـــاتمـــة:

يعتبر قطاع السياحة من احد القطاعات الحيوية التي تؤدي دورا رياديا في الكثير من الدول العالم بما يحققه من تدفقات مالية وخلق لفرص عمل وعامل تحفيزي لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، إلا أن الأمر يتطلب توفير البيئة السياحية الملائمة للنهوض بهذا القطاع من قوانين وتشريعات وتحفيزات والحد من المعوقات التي تحول دون النهوض بهذا القطاع، وبالرغم من ان الجزائر تزخر مؤهلات مادية وبشرية وتنوع في الثقافات والتقاليد الا انها احتلت سنة2017 مرتبة متدنية من تنافسية قطاع السياحة والسفر، تعكس الواقع المزري لهذا القطاع حيث احتلت المرتبة 118 من مجموع 136 دولة، حيث ان الجزائر سعت في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT منذ 2008 الى غاية 2030 الا انها لم تتوصل للنتائج المسطرة من خلاله القطاع من حيث العائدات السياحية وفرص التشغيل والمساهمة في الناتج الوطني، واهم النتائج التي توصلنا اليها هي:

1. رفع الاداء في مؤشرات ضمان جاذبية الاستثمار في الجزائر لجلب اكبر قدر من الاستثمارات الاجنبية المباشرة للنهوض بجميع القطاعات وعلى رأسها صناعة السياحة باعتبارها مصدرا لتمويل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT.
2. زيادة حصة قطاع السياحة من الاستثمارات الكلية في الجزائر اذ لم تبلغ نسبة 1.6% من مجموع الاستثمارات وهذه النسبة لا تكفي بالنهوض بهذا القطاع.
3. تساهم الاستثمارات السياحية في امتصاص البطالة من خلال العمالة التي تشتغل فيها.
4. ضعف مردودية قطاع السياحة فلم تتعدى نسبة مساهمة السياحة في الناتج الإجمالي 4 %.
5. يساهم قطاع السياحة في القضاء على نسبة البطالة فبالرغم من قلة المشاريع السياحية إلا ان عدد المشتغلين بالقطاع تضاعف الى الى 2.31 مرة من سنة 2008.
6. لم تستطيع الجزائر تقليص في رصيد الميزان التجاري في جانب السياحة نظرا لعدم استقطاب السياح وهذا لغياب ابراز المقومات الجزائر السياحية (تسويق سياحي غير فعال).

المراجع والهوامش:

[1]- فضيلة عينين، النظام القانوني للاستثمار السياحي في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق، البليدة، 2011، ص:21.

[2]- رعد مجيد العاني، الاستثمار والتسويق السياحي، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص:19 .

[3] سارة بوسعيود، عبد الحميد بوشرمة، دور الموارد البشرية في نجاح الاستثمارات السياحية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الصناعية السياحية في الجزائر بين الواقع والمأمول، نحوى الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة، يومي 10/09 نوفمبر 2016، جامعة محمد الصديق بن يحي بجيجل.

[4] صلاح الدين عبد الوهاب، اقتصاديات السياحة والفنادق، الإسكندرية، مصر، 1992، ص: 144.

[5] صلاح الدين عبد الوهاب، اقتصاديات السياحة والفنادق، مرجع سبق ذكره، ص 143.

[6] محمد يدو، سمية بوخاري، الاستثمارات السياحية كمحرك للتنمية السياحية المستدامة – حالة الجزائر- مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، يومي 26 و27 نوفمبر 2014، بالمركز الجامعي بتبازة

[7] منى بسيسو، تأثير سياسات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر على قدرة الدول العربية في جذب هذه الاستثمارت لتحقيق أهدافها التنموية، سلسلة اجتماعات الخبراء، المعهد العربي للتخطيط، العدد 29، سنة 2008، الكويت.ص: 23-24.

[8] منى بسيسو، مرجع سبق ذكره. ص: 24.

[9] وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية **SDAT 2030**، الكتاب رقم 01، تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، الجزائر، جانفي 2008. ص:22-23.

[10] يونسي محمد، سبل دعم القطاع السياحي من خلال الاستثمار الوطني والأجنبي في الجزائر، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2016/2015. ص:149.

[11] وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية **SDAT 2030**، الكتاب رقم02، المخطط الاستراتيجي، الحركيات الخمس وبرامج أعمال السياحة ذات الأولوية، 2008، ص20.

[12] وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية **SDAT 2030**، الكتاب رقم02، مرجع يبق ذكره. ص:40.